

Distr.: General  
28 October 2009  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البنود ١٣١ و ١٣٢ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

## المخطط العام لتجديد مباني المقر

التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية

البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

## أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير التالية المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر:

(أ) التقرير المرحلي السنوي السابع للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/64/346)؛

(ب) تقرير الأمين العام: مقترح بشأن التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر لحماية البيانات ونظم المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة أثناء أعمال البناء المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/64/346/Add.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، المطلوب تغطيتها في عام ٢٠١٠ ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام (A/64/346/Add.2)؛



(د) تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/5 (Vol. V))؛

(هـ) تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/368).

وأثناء النظر في التقارير المذكورة، اجتمعت اللجنة الاستشارية بالمدير التنفيذي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وممثلين آخرين للأمين العام، وأعضاء من اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، وقدم لها هؤلاء ما يلزم من معلومات إضافية وتوضيحات.

## ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

٢ - قدم مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/64/5 (Vol. V))، مجموعة من التوصيات المتصلة بإدارة المشروع وبالمسائل المالية. وقدم المجلس ١١ توصية رئيسية، اثنتان منها مكررة، وهي توصيات ترد في الفقرة ٩ من تقرير المجلس. ومن هذه التوصيات الإحدى عشرة، نُفذت ٤ توصيات، ويجري تنفيذ ٤ توصيات أخرى، في حين لم تُقبل ٣ توصيات. وترد أدناه قائمة بالتوصيات الرئيسية وحالة تنفيذها.

٣ - وقد أوصى المجلس الإدارة بما يلي:

الحالة	الفقرة	
نُفذت	٦٦	(أ) إبقاء حجم الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ قيد الاستعراض تحسباً لحدوث تعديلات مستقبلية في نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر؛
نُفذت	٦٨	(ب) الالتزام بجدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد وكل مما يلي: '١' القيمة الفعلية لعقود أقصى سعر مضمون التي أبرمت بالفعل، و '٢' القيمة المقدرة لعقود أقصى سعر مضمون من التي سيتم توقيعها؛
نُفذت	٧٨	(ج) تخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير؛
نُفذت	١٢٧	(د) التقيد بشكل صارم بمتطلبات دليل المشتريات المتعلقة بتعديلات العقود بالنسبة للأعمال والخدمات الجديدة؛

الحالة	الفقرة	
قيد التنفيذ	٤٧	(هـ) القيام، قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقاً كاملاً، باتخاذ تدابير للإفادة في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة في بند تكاليف أعمال التشييد الجارية، حصراً ذلك الجزء الذي يمثل تكاليف رأسمالية من النفقات المتكبدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر؛
قيد التنفيذ	١٠٢	(و) إنشاء مجلس استشاري معني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر؛
قيد التنفيذ	١٢٠	(ز) النظر في سبل ووسائل تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظمة لتعديل العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر؛
التنفيذ جار	٩٠	(ح) الإشراف على امتثال مدير التشييد لالتزاماته بدقة؛
لم تقبل	٥٥	(ط) التمييز بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما حدث في العروض السابقة لتقديرات تكاليف المشروع؛
لم تقبل	١١٣	(ي) اتخاذ التدابير المناسبة لتسوية الصفقات التي أُبجرت في إطار الصلاحيات المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقاً لمذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛
لم تقبل	١٢١	(ك) بذل الإدارة ما في وسعها لإشراك لجنة المقر للعقود في عملية البت في العروض قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق اختصاص تلك اللجنة، ما دام العمل بإجراء محدد للاستعراض بأثر رجعي لم يترسخ بعد.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوصية المقدمة منذ زمن بعيد، المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري، هي قيد التنفيذ. وقد طلبت الجمعية العامة في بادئ الأمر إنشاء مجلس مستقل ونزيه لإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن المسائل المالية وتقديم النصح بخصوص المسائل العامة المتعلقة بالمشروع، في قرارها ٢٩٢/٥٧ (انظر أيضاً A/57/285 و Corr.1، الفقرة ٦٦). وطلبت الجمعية بعد ذلك إلى الأمين العام أن يكفل قيام المجلس الاستشاري بتوفير المستوى اللازم من الإشراف التقني (القرار ٨٧/٦٢، الفقرة ٢٦). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أنه يجري استعراض السير الشخصية للمرشحين لرئاسة المجلس وعضويته، وهي سير طُلبت من البلد المضيف ومن ٥ مجموعات إقليمية، وأنه سيكون بإمكان الأمين العام تعيين رئيس المجلس وأعضائه قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وتتوقع اللجنة أن يُنشأ المجلس الاستشاري وفقاً لأحكام الفقرتين ٤٠ و ٤١ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقبل توصية مجلس مراجعي الحسابات القاضية بضرورة التمييز بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل (A/64/5 (Vol.V)، الفقرات ٥٥-٥٩). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قرر دمج الاعتماد المخصص

للطوارئ مع الاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار لأن مخاطر التضخم تقلصت إلى حد كبير بحكم أنه قد تم بالفعل الدخول في التزامات تناهز قيمتها ١,٢٤٢ بليون دولار، أي ٦٣ في المائة من التكاليف المتوقعة للمشروع. وكان قد حُدّد الاعتماد المخصص للطوارئ ولتصاعد الأسعار معاً بـ ١٠ في المائة للعقود الموقّعة بأقصى سعر مضمون، و ٢٠ في المائة للعقود التي لم توقع بعد. إلا أن المجلس شكك في العوامل الاقتصادية التي استند إليها في تقدير التكاليف، وأشار إلى أنه دون وجود توزيع دقيق للاعتمادات المخصصة للطوارئ، فإنه يتعذر عليه إجراء تقييم كامل المدى كفاية المبلغ المخصص لتصاعد الأسعار. وكرر المجلس أيضاً توصيته السابقة، التي لم تنفذ إلا جزئياً، القاضية بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستند إليها في وضع تقديرات تكاليف المشروع، ورصد تطور هذه الافتراضات وتبعاتها على المشروع (المرجع نفسه، الفقرات ٦٠-٦٣). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تحليل أوفى في رده على المسائل التي أثارها المجلس، ومزيد من المبررات لدعم قراره جمع الاعتماد المخصص للطوارئ مع الاعتماد المخصص للتضخم (انظر أيضاً الفقرة ٢٤ أدناه).

٦ - وفيما يتعلق بإدارة المشتريات والعقود (A/64/5 (Vol. V)، الفقرات ١٠٦-١٢٢)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإجراءات كُيفت مع خصوصيات المخطط العام لتحديد مباني المقر، بما يمكن الأمين العام من اتخاذ قرارات سريعة عند الحاجة إلى تعديل العقود، وذلك لكفالة تخطيط المشتريات بطريقة ملائمة وتفاذي حالات التأخير المكلفة في تنفيذ المشروع. وفي هذا السياق، وافق وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية على زيادة تفويض الصلاحيات لمدير شعبة المشتريات، لمدة ستة أشهر في المرحلة الأولى، لتغطية حالات تعديل العقود التي تترتب عليها نفقات لا تتجاوز ٢,٥ مليون دولار، بشرط أن تقوم لجنة المقر للعقود باستعراض هذه التعديلات بأثر رجعي (المذكورة التي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). إلا أن رئيس لجنة المقر للعقود اعتبر أن عمليات الاستعراض بأثر رجعي مخالفة لأحكام القاعدة المالية ١٠٥-١٣ (ج)، التي تنص على أنه يجب طلب مشورة لجنة الاستعراض قبل اتخاذ أي قرار نهائي يؤدي إلى منح عقد شراء أو تعديله (انظر A/64/5 (Vol. V)، الفقرة ١١١). وتم بعد ذلك توسيع التفويض بالصلاحيات بحيث تشمل نفقات لا تتجاوز ٥ ملايين دولار، دون الحاجة إلى عرض التعديلات على لجنة المقر للعقود لاستعراضها (المذكورة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨). وكما ورد في تقرير المجلس، تم تنفيذ ٢٦ تعديلاً للعقود، بتكلفة إجمالية بلغت ١٩,٥ مليون دولار، بموجب التفويض الأول للصلاحيات، ثم ٧٤ تعديلاً جديداً بقيمة إجمالية قدرها ٤٢,٧ مليون دولار، نتيجة

للمذكرة الثانية، دون استعراض ولا توصية من لجنة المقر للعقود (A/64/5 (Vol. V)، الفقرتان ١١٢ و ١١٨).

٧ - ولم يتفق الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A.64/368)، مع المجلس بشأن ضرورة أن تجري لجنة المقر للعقود استعراضاً بأثر رجعي لتسوية الصفقات التي أُنجزت في إطار الصلاحيات المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقاً للمذكرة التي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر A/64/5 (Vol. V)، الفقرة ١١٣). وبرر موقفه على أساس ما يلي: (أ) أن المجلس لم يشر إلى عدم الامتثال لشروط تفويض الصلاحيات أو إلى إنجاز أي معاملة بطريقة مخالفة للأصول باستخدام الصلاحيات المفوضة؛ (ب) وأن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، قام لدى منح مدير شعبة المشتريات مزيداً من الصلاحيات في الأمور المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بتنقيح القيمة النقدية لعمليات الشراء الخاضعة للاستعراض؛ وبذلك فإن حالات تعديل العقود التي تمت بموجب التفويض الموسع للصلاحيات، قد تمت في إطار النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وما يتصل بها من سياسات وإجراءات (انظر A/64/368، الفقرات ٢٩-٣١).

٨ - وتعتبر اللجنة الاستشارية أن رد الأمين العام لا يعالج بطريقة مرضية الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات ولجنة المقر للعقود، أو مسألة ما إذا كان بالإمكان مراقبة حالات تعديل العقود وعمليات الشراء بطريقة ملائمة في غياب استعراض تجريه لجنة المقر للعقود بأثر رجعي. وترى اللجنة الاستشارية، أن عدم وجود مخالفات في ممارسة التفويض الموسع للصلاحيات، أو الحاجة إلى تفادي حالات التأخير الناجمة عن الإجراءات الإدارية، أو حتى احتمال عدم ملاءمة إجراءات لجنة المقر للعقود لخصوصيات المخطط العام لتجديد مباني المقر، أو الحاجة إلى تنقيح النظام المالي والقواعد المالية، لا يشكل أساساً سليماً لاعتبار أنه ليس من الضروري إجراء استعراض بأثر رجعي لجميع حالات تعديل العقود. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنه حين تمت الموافقة على توسيع التفويض بالصلاحيات في المرحلة الأولى، كان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ميالاً للاعتقاد بضرورة إجراء لجنة المقر للعقود استعراضاً بأثر رجعي. وترى اللجنة أن الأمين العام لم يقدم مبرراً مقنعاً لسحب شرط إجراء استعراض بأثر رجعي.

٩ - وفي شأن ذي صلة، ذكر الأمين العام، في رده على توصية مجلس مراجعي الحسابات القاضية بالنظر في كيفية تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظمة لتعديل العقود، بأن من المقرر إنشاء لجنة استعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتتولى حالات الأثر الرجعي الناجمة عن تعديل العقود وإصدار أوامر تغيير بموجب الصلاحيات

المفوضة لمدير شعبة المشتريات (انظر A/64/5 (Vol. V)، الفقرة ١٢٠؛ A/64/368، الفقرة ٣٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن لجنة الاستعراض ستستعرض بأثر رجعي جميع حالات تعديل العقود، بما فيها تلك التي تمت بموجب التفويض الموسع للصلاحيات. وبذلك فإن لجنة الاستعراض ستشكل إجراءً بديلاً عن استعراض حالات تعديل العقود بأثر رجعي من قِبل لجنة المقر للعقود. وتحث اللجنة الأمين العام على كفالة أن تمكّن اختصاصات لجنة الاستعراض والإجراءات الموضوعية لاستعراض حالات تعديل العقود من تسوية أو استعراض الصفقات السابقة، ومن ثم معالجة قضية الضوابط الداخلية<sup>(١)</sup>. واللجنة واثقة بأن القضايا المتصلة بإدارة المشتريات والعقود ستُحل بصورة عاجلة، وأن حالات تعديل العقود ستُسوّى أو تُستعرض قبل أن يجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعته المقبلة لحسابات المخطط العام لتجديد مبادئ المقر. واللجنة على ثقة بأن المجلس سيأخذ توصيات لجنة الاستعراض في الاعتبار.

١٠ - وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة التقييد الصارم بالأنظمة والقواعد والسياسات التنظيمية والإجراءات الإدارية. وتشدد اللجنة كذلك على أنه ينبغي للأمانة العامة، في الحالات التي تكون فيها آراؤها مخالفة لآراء مجلس مراجعي الحسابات، أن تبرر موقفها تبريراً كاملاً وتقدم شروطاً واضحة لعدم إمكانية قبول توصيات المجلس، مع تحديد التدابير المناسبة لتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بذلك. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية كفالة تلقي الدول الأعضاء ضمانات كاملة من هيئات الرقابة بشأن سلامة الممارسات الإدارية والضوابط الداخلية للمشروع، ليكون لديها قدر معقول من الثقة في أن الموارد المخصصة للمشروع محمية وأن الأهداف المؤسسية تتحقق.

١١ - وإضافة إلى التوصيات الرئيسية التي نوقشت أعلاه، أبدى المجلس بعض الملاحظات بشأن الجدول الزمني والانتقال المؤقت والمخاطر المحدقة بالموظفين والتكاليف المرتبطة بذلك. وأوصى، بصفة خاصة، بأن يقوم الأمين العام بما يلي:

(أ) التعجيل في الأعمال التحضيرية والموافقة على العقود المتعلقة بمبنى الأمانة العامة؛

(ب) التعجيل بعمليات الانتقال المؤقت لجميع الموظفين بغية تجنب المزيد من التأخير في بدء الأعمال في مبنى الأمانة العامة؛

(١) انظر A/64/5 (Vol. V)، الفقرتان ١١٣ و ١٢٠؛ و A/64/368، الفقرة ٢٨.

(ج) اغتنام فرصة التأخير في بداية الأعمال في مبنى الأمانة العامة للقيام بعمليات إضافية للتأكد من حالة المبنى، ولا سيما فيما يتعلق بإزالة الأسبستوس، وإنشاء نظام صارم للتأكد من التقدم المحرز في الأعمال والإمدادات؛

(د) مواصلة جهود الاتصال بالموظفين بشأن مختلف جوانب المخطط العام لتجديد مباني المقر التي سيكون لها تأثير على ظروف عملهم؛

(هـ) الإفصاح ضمن التكاليف التقديرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر عن التكاليف المرتبطة به التي أجازتها الجمعية العامة.

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام ذكر، في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/64/368)، أن بعض هذه التوصيات قد نُفذَ والبعض الآخر سينفذ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

## ثالثاً - التقرير المرحلي السنوي السابع بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٢ - أشار الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي السابع (A/64/346)، إلى أنه منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السابق (A/63/477)، انتقل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر من مرحلة التصميم إلى أعمال البناء الفعلية، وحدد الخطوط العريضة للتقدم الذي أُحرز فيما يتعلق بأعمال تصميم وتشديد المبنى المؤقت في المرح الشمالي، فضلاً عن نقل الموظفين إلى أماكن بديلة في الموقع وخارج الموقع. وقد انتهى العمل في وثائق التصميم والتشديد التي تتضمن نتائج الأعمال الهندسية ذات القيمة بالنسبة لما يقارب ٨٠ في المائة من أعمال المشروع. واعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، استكملت عقود أقصى سعر مضمون بالنسبة لـ ٦٣ في المائة من المشروع، ويتوقع أن يتم شراء أكثر من ثلاثة أرباع المشروع والالتزام به في باكورة عام ٢٠١٠. ويظهر الجدول الزمني الحالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر تأخيراً، إذ أصبح من المتوقع أن ينتهي المشروع في أواخر عام ٢٠١٣ بدلا من منتصف عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع التقرير السابق. وتوقع الأمين العام أن يقلل من فترة التأخير إلى أدنى حد من خلال التعجيل في عمليات التشديد والتجديد، واستكمال مشروع المخطط العام ضمن الإطار الزمني لإيجارات الأماكن المؤقتة. وأكد أيضاً أن تكلفة المخطط العام لتجديد مباني المقر هي أقرب إلى المبلغ المرصود في الميزانية عما كانت عليه هذه التكلفة في فترة إعداد التقرير المرحلي السنوي السادس.

## ألف - الانتقال

١٣ - عرض الأمين العام في تقريره ما استجد في عدد الموظفين الذين سيتم نقلهم من أجل بدء عملية التجديد، وحالة نقل الموظفين إلى الأماكن المؤقتة في الموقع وخارج الموقع في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/346)، الفقرات ٤ و ٥ و ٨). وكما هو مبين، فإن ميزانية الأماكن المؤقتة تتيح نقل ٢ ٧٧٣ موظفا إلى أماكن مؤقتة خارج الموقع استؤجرت في مباني ٣٨٠ ماديسون أفنيو وألبانو ومصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني. وسيتم نقل ٨١١ موظفا آخر ضمن مجمع المقر، وهناك حاجة أيضا إلى عدد من الانتقالات المؤقتة لإتاحة إمكانية سهولة وصول الموظفين الرئيسيين إلى موقع المقر ومرافق المؤتمرات. وبالإضافة إلى عمليات الانتقال المتعلقة بمشروع المخطط العام، يواصل مكتب خدمات الدعم المركزية توفير أماكن المكاتب للموظفين المعيّنين في ما يتعلق بتوسع الأنشطة الجاري. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب خدمات الدعم المركزية قد استأجر مساحة إضافية في 730 Third Avenue، و 300 East 42<sup>nd</sup> Street لتلبية الاحتياجات من المكاتب التي نشأت بعد الموافقة على الاستراتيجية المتسارعة للمخطط العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأنه أقيمت مكاتب إضافية في مبنى ألكوا ومبنى كرايسلر من أجل مكتب إقامة العدل، ومكتب الشؤون القانونية. وتلاحظ اللجنة أن مكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ينسقان التخطيط لعمليات الانتقال بحيث تُعامل كل دائرة باعتبارها كيانا واحدا، بغض النظر عن مصدر التمويل.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن نقل الإدارات والمكاتب إلى الأماكن المؤقتة خارج الموقع قد بدأ في ربيع عام ٢٠٠٩، وأن من المقرر أن ينتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويتم نقل بين ٥٠ و ٤٠٠ موظف كل أسبوع، وتؤخذ في الاعتبار عمليات الانتقال المتعلقة بالمخطط العام فضلا عن عمليات الانتقال التي تعزى إلى التوسع في الأنشطة وعمليات الانتقال المؤقتة التي يتولى مكتب خدمات الدعم المركزية مسؤوليتها. وبناء على الطلب، زوّدت اللجنة بجدول يقدم لمحة عامة عن مجموع عدد عمليات الانتقال التي أُنجزت بالفعل وعمليات الانتقال التي لم تتم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بما في ذلك المواعيد المقررة لعمليات الانتقال المتبقية، فضلا عن تفاصيل عمليات الانتقال المتعلقة بمشروع المخطط العام وتلك التي تخضع لمسؤولية مكتب خدمات الدعم المركزية (انظر المرفق الأول أدناه). ويبين الجدول استكمال ما مجموعه ٣ ٠٦٧ عملية انتقال، وأنه لا يزال يتعين انتقال ٢ ١٨٦ موظفا في الفترة بين ٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة أيضا أن عمليات الانتقال قد تمت بشكل سلس نسبيا، وأنها ستنتهي في

الوقت المحدد لبدء أعمال تجديد مبنى الأمانة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز حتى الآن، وتتوقع أن تنتهي عمليات الانتقال المقررة للموظفين في الموعد المقرر كي يتسنى البدء بمرحلة التجديد. وإثما واثقة من أن عمليات الانتقال ستتم بطريقة تقلل إلى أدنى حد من تعطيل عمل المنظمة.

## باء - الجدول الزمني

١٥ - يعرض التقرير المرحلي السنوي السابع التوقع الحالي للجدول الزمني لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بالمقارنة مع التوقعات الواردة في التقرير المرحلي السنوي السابق (A/64/346، الجدول ١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الانتهاء من مشروع المخطط العام قد تأخر من "منتصف عام ٢٠١٣" إلى "أواخر عام ٢٠١٣"، وذلك نتيجة التأخير الحاصل في تشييد المبنى المؤقت في المرح الشمالي، الذي بدأ العمل به في منتصف عام ٢٠٠٨ بدلا من مطلع عام ٢٠٠٨. وترد الأسباب الرئيسية لهذا التأخير في الفقرة ٩ من التقرير. وأشار الأمين العام إلى أنه تم وضع جدول زمني معجل لتجديد مبنى الأمانة العامة، يتيح الانتهاء من مشروع المخطط العام ضمن الإطار الزمني لإيجار الأماكن المؤقتة.

١٦ - بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، مع الحاجة إلى تشييد قاعة مؤقتة لمجلس الأمن في مبنى الجمعية العامة، طرأ تغيير كبير على تصميم المشروع نشأ عن قرار إدارة شؤون السلامة والأمن الذي يعارض نقل مجلس الأمن إلى المبنى المؤقت في المرح الشمالي. وأبلغت اللجنة، نتيجة لذلك، أن البدء في تجديد مبنى المؤتمرات قد تأخر من أواخر عام ٢٠٠٩ إلى مطلع عام ٢٠١٠، مما قد يؤثر على الجدول الزمني لتجديد مبنى الجمعية العامة، المقرر أن يبدأ بعد الانتهاء من مبنى المؤتمرات، وبالتالي، على الجدول الزمني لمشروع المخطط العام. وكما هو مبين في التقرير (A/64/346، الفقرة ٢)، يهدف الأمين العام إلى التقليل من فترة التأخير وذلك بالتعجيل في تجديد مبنى المؤتمرات، ويتوقع أن ينتهي تجديد الجمعية العامة "بتأخير طفيف عن الجدول الزمني المقرر". وأبلغت اللجنة أنه في سياق مشروع المخطط العام، الذي يمتد ٦٠ شهرا، فإن ذلك يعني تأخيرا يقارب مدة ٤ أشهر. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك أن قرار الإبقاء على مجلس الأمن داخل مباني المجمع الرئيسي بدلا من نقله إلى المبنى المؤقت في المرح الشمالي كان قد اتخذ في عام ٢٠٠٨ استنادا إلى اعتبارات أمنية، ومراعاة للحاجة إلى مرافق للصحافة أكبر مما كان مخططا له، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة في الاحتياجات من حيث المساحة، والحركة، والأمن والبنية التحتية التقنية. وتأسف اللجنة لأنه لم يتم النظر على النحو الواجب في مرحلة مبكرة، في الشواغل الأمنية واحتياجات المساحة وأن قرار الإبقاء على مجلس الأمن داخل المجمع الرئيسي

للمبنى لم يكن جزءاً من المخطط الأولي. ويدل توقيت هذا القرار على عدم التخطيط السليم والتنسيق، مما أدى إلى حدوث تأخير وتكبد تكاليف إضافية. وتشدد اللجنة على ضرورة تكثيف التنسيق والتشاور بين مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وجميع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، وذلك ضماناً لتخطيط فعال للمشروع، وتجنباً، قدر الإمكان، لحدوث تأخير غير منظور يؤدي إلى تزايد التكاليف.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول الزمني العام لتجديد مباني المقر قد تأثر بالفعل نتيجة التأخير في البدء في أعمال التشييد كما يخضع لمزيد من التأخير بصدد تشييد قاعة مجلس الأمن المؤقتة. وأكد الأمين العام أنه يجري حالياً وضع جداول زمنية معجلة لتجديد مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات للحد من التأخير قدر الإمكان والالتزام بالجدول الزمني الحالي على النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي السابع، رغم أنه لم يقدم سوى القليل من التفاصيل أو المعلومات الملموسة بشأن كيفية التغلب على مشكلة فترتي التأخير التي تمتد كل واحدة منها ٤ أشهر، أو بشأن التكاليف والمخاطر المحتملة المرتبطة بالجدول الزمني المضغوط. علاوة على ذلك، وردت في الجدول الزمني للأنشطة الرئيسية عبارات فضفاضة وغامضة بعض الشيء، كالجاء المبكر أو منتصف أو المتأخر من سنة معينة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات أكثر شمولاً وتحديدًا في التقارير المرحلية التي تقدم في المستقبل فيما يتعلق بتأجيل المشروع، بما في ذلك نطاق التكاليف المترتبة على ذلك وغيرها من النتائج المحتملة التي تؤثر على تنفيذ المشروع، فضلاً عن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لإدارة حالات التأخير أو مخاطر زيادة التكاليف إدارة فعالة.

## جيم - هندسة القيمة

١٨ - أوضح الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي السابق، أن العمل المكثف الذي نُفذ في مجال هندسة القيمة بهدف تحري سبل تخفيض التكاليف على نحو لا يضر بالجودة النوعية أو الأداء الوظيفي، أدى إلى تحقيق وفورات في التكاليف تُقارب ١٠٠ مليون دولار، ورافق ذلك تخفيض للعجز في تكلفة المشروع بمقدار ٢١٩ مليون دولار (A/63/477، الفقرة ١٥). وأشار الأمين العام في تقريره الحالي إلى أن ممارسة هندسة القيمة لم تنقطع وستستمر على امتداد مرحلتي التصميم والتجهيز، وأما تطبيق أيضاً في مجال المشتريات المتعلقة بالعقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر (A/64/346، الفقرتان ١٥ و ١٦). ويتمثل الهدف من ممارسة هندسة القيمة في تحقيق وفورات إضافية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أو أكثر، من أجل إكمال المشروع في حدود الميزانية أو بأقل منها. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على

مواصلة ممارسة هندسة القيمة من أجل زيادة الوفورات واستخدام الموارد على نحو يحقق كفاءة التكلفة، مع كفاءة عدم التأثير على الجودة النوعية والأداء الوظيفي، ونطاق المشروع، ضمن أشياء أخرى، وضمان المحافظة على وحدة التصميم الهندسي للمجمع.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يتطرق إلى طلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٠/٦٣<sup>(٢)</sup> أو إلى توصيات اللجنة الواردة في تقريرها السابق بشأن التقرير المرحلي السنوي السادس المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر<sup>(٣)</sup>، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام تقديم وصف تفصيلي لمبادرات هندسة القيمة والتكاليف والأتعاب المتصلة بها، وتوضيح تعريف هندسة القيمة، بما في ذلك تقديم تفاصيل للوفورات المحتمل تحقيقها من خلال كل واحدة من مبادراتها. وقدم إلى اللجنة بناء على طلبها، موجز لمبادرات هندسة القيمة والوفورات التقديرية ذات الصلة، فيما يتعلق بكل مبنى سيجري تجديده (انظر المرفق الثاني). وأشار الأمين العام إلى صعوبة التمييز بين الوفورات المتصلة بتغيير التصميم أو تكلفة المواد والعمل، والوفورات التي تعزى إلى الظروف المواتية في السوق، موضحاً أنه لا يستطيع لذلك تقديم تفاصيل إضافية عن الوفورات التقديرية للتكلفة. وترى اللجنة أن إجراء تحليل تفصيلي لهذه التكاليف وتوضيح تفاصيلها ضروريان لكفالة فعالية إدارة الموارد وتوفير الدعم لصنع قرارات مستنيرة، والمحافظة كذلك على مستوى مناسب من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد. وبناء على ذلك، تُعيد اللجنة تأكيد التوصيات المذكورة أعلاه وتطلب إدراج المعلومات المطلوبة في التقرير المرحلي السنوي الثامن عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

## دال - تكلفة المشروع

٢٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر على ألا يتجاوز مجموع الميزانية المخصصة للمشروع ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار. وقدم

(٢) طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٠/٦٣ الجزء الأول، الفقرة ٤ (أ)، أن يُضمن تقريره المرحلي السنوي السابع معلومات تفصيلية عن نهج هندسة القيمة والتكاليف والأتعاب.

(٣) A/63/736، الفقرتان ١٨ و ١٩: أوصت اللجنة بأن يوضح الأمين العام تعريف هندسة القيمة ليعكس انطواء هذه العملية على تحقيق تخفيضات في التكاليف من خلال الجمع بين إدخال تعديلات على التصميم، واختيار بدائل أكثر كفاءة و/أو أقل تكلفة، إضافة إلى المنافع المتأتية من تغير الظروف الاقتصادية، وبأن يقدم تقديرات لتكلفة الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة. كما طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يحدد، لدى تقدير تكاليف المشروع، الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة. وطلبت إليه أيضاً أن يدرج في تقريره المرحلي السابع وصفاً تفصيلياً لمبادرات هندسة القيمة التي يجري القيام بها حالياً وتفصيلاً للوفورات المحتمل تحقيقها من خلال كل واحدة من هذه المبادرات.

الأمين العام عقب ذلك، في تقريره المرحلي الخامس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364 و Corr.1) تقديرات جديدة بقيمة ٢٠٩٧ مليون دولار تقريبا، بزيادة تتجاوز ٢١٩ مليون دولار عن الميزانية الموافق عليها، بسبب تأخر موعد بدء المشروع. وفي قرارها ٨٧/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل بكل السبل العودة بتكاليف المشروع إلى الحدود المعتمدة في الميزانية، ووافقت على اقتراح الأمين العام المتعلق باتباع استراتيجية معجلة تؤدي إلى إكمال المشروع بحلول عام ٢٠١٣. وفي التقرير المرحلي السنوي السادس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)، قدم الأمين العام تقديرات أقل تبلغ ١٩٧٤ مليون دولار، وهو رقم يظل، مع ذلك، فوق مستوى الميزانية الموافق عليها بمقدار ٩٧,٥ مليون دولار.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مثلت التقديرات الجارية، المقدمة في التقرير المرحلي السنوي السابع انخفاضاً طفيفاً، حيث بلغت هذه التقديرات ١٩٦٨,١ مليون دولار، بزيادة تقارب ٩١,٤ مليون دولار عن الميزانية الموافق عليها وانخفاض قدره ٦,١ مليون دولار مقارنة بالتقديرات السابقة. وأدرجت الميزانية المستكملة، التي توضح التغيرات المتوقعة في تكاليف التجديد وتكاليف وخيارات الحيز المؤقت، في الجدول ٢ الوارد في ذلك التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية حدوث زيادات إجمالية في التكاليف المتوقعة تحت جميع بنود التجديد والحيز المؤقت، قدرها ٤٧,٧ مليون دولار، ترتفع التقديرات بموجبها من ١٧٣٨,٩ مليون دولار إلى ١٧٨٦,٦ مليون دولار. ويقابل الزيادة في الاحتياجات انخفاض بمقدار ٥٣,٨ مليون دولار في إطار الاعتماد المشترك المتعلق بالطوارئ وتزايد التكلفة.

## هاء - العقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر

٢٢ - فيما يتعلق بالمشتريات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أعمال التجديد قُسمت إلى ٢٢ عقداً مفرداً من نوع العقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر، وأن ١٤ عقداً منها قد مُنحت بالفعل. وكما تُشير الفقرتان ٤٩ و ٥٠ من التقرير المرحلي السنوي السابع، يبلغ مستوى الأموال المخصصة من خلال العقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر ١٢٢٣,٦ مليون دولار، أو نسبة ٦٢ في المائة من مجموع الميزانية تقريباً. لذا فإن جزءاً كبيراً من تكاليف المشروع المتحملة جاء أثناء المراحل الباكرة للتدهور الاقتصادي، في وقت كان المناخ الاقتصادي فيه مجزياً للمنظمة فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الميزانية الموافق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل العقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر، التي تُثبت الأسعار على مستوى ظروف السوق الحالية الجزئية،

آلية لتخفيف مخاطر ارتفاع التكلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالتضخم. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها، بأن مبلغاً إضافياً قدره ٩٥ مليون دولار يتعلق بمبنى المؤتمرات، ومبلغاً آخر قدره ١٤٥ مليون دولار يتعلق بمشريات نظم البنيات التحتية والنظم الأمنية والأشغال الجارية في الطابق السفلي، سيجري الالتزام بها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، وستكون نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من مشتريات المشروع قد أنجزت في ذلك الحين. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها، بأن النسبة المتبقية من أعمال التشييد، وقدرها ٢٠ في المائة، لن يتم الشروع فيها قبل عام ٢٠١٢، وأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر رأى أنه لا يستحسن طلب طرح عطاءات والدخول في عقود ذات حد أقصى مضمون للسعر قبل وقت طويل كهذا من بدء أعمال التشييد، إذ يرجح أن يزيد المتعاقدون أسعار مناقصاتهم لتشمل الاحتياطات المتعلقة بأسوأ الاحتمالات ومخاطر ارتفاع الأسعار. وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر والتقدم المحرز في مشتريات المشروع. وتُشجع اللجنة المكتب على مواصلة منح ما تبقى من العقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر فيما يتعلق بمبنى المؤتمرات والبنيات التحتية، كلما أمكن ذلك بهدف الاستفادة إلى الحد الأقصى من الظروف المواتية السائدة في السوق حالياً.

٢٣ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب نفذ توصية المجلس المتعلقة بوضع جدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد والقيمة الفعلية للعقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر التي أبرمت بالفعل، علاوة على القيمة التقديرية للعقود ذات الحد الأقصى المضمون للسعر التي سيتم التوقيع عليها (A/64/368، الفقرتان ١٣ و ١٤). ويجري استكمال الجدول على أساس أسبوعي وتُدرج فيه القيمة المتوقعة لأوامر التغيير.

## واو - تحليل العوامل الاقتصادية

٢٤ - أكدت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٦ من تقريرها السابق (A/63/736)، أهمية رصد وتقييم العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المشروع، وطلبت إلى الأمين العام إدراج معلومات تفصيلية عن هذه المسألة في التقرير المرحلي السنوي السابع. ونظراً إلى عدم استقرار الحالة الاقتصادية، تعتقد اللجنة أن إجراء تحليل شامل لتطور العوامل الاقتصادية والافتراضات التي تستند إليها تقديرات التكلفة يمثل وسيلة ضرورية للتوصل إلى فهم أفضل للمخاطر التي تكتنف المشروع وعنصر تيسير كبير لنظرها في هذا البند. وعليه تؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً ذلك الطلب وتنتظر إدراج معلومات تفصيلية في هذا الصدد في التقرير المرحلي السنوي الثامن (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

## زاي - اعتمادات النقد/الفوائد والنفقات

٢٥ - أدرجت حالة الاعتمادات والنفقات في التقرير المرحلي السنوي السابع (A/64/346)، الفقرتان ٦١ و ٦٢ والجدول (٣). وفي ٣١ آب/أغسطس، كانت الجمعية العامة قد خصصت مبلغ ١ ١٨٦,٨ مليون دولار، ولم يُسدد مبلغ ٨٨,٤ مليون دولار من نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر لسنة ٢٠٠٩ والفترات السابقة، وبلغ مجموع النفقات ٨٧٢,٩ مليون دولار، و تبقى مبلغ واجب السداد للصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول قدره ٧٢ ٠٦٨ دولاراً. وحسبما أوضح مجلس مراجعي الحسابات ((VOL. V) A/64/5، الفقرات ٢٠-٢٣)، كانت احتياجات المشروع النقدية أقل من الأموال النقدية المتاحة حتى عام ٢٠٠٨ وخلالها، ووفرت هذه الزيادة في الإيرادات على النفقات قدرًا كبيراً من إيرادات الفوائد لصندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه تحقق، حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مبلغ ٦٧,٧ مليون دولار من إيرادات الفوائد لصندوق المخطط العام والصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول.

٢٦ - ويطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة تخصيص الرصيد المتبقي من ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر البالغ زهاء ٦٩٠ مليون دولار. وتساءلت اللجنة الاستشارية عن أسباب هذا الطلب في ضوء الوضع النقدي الإيجابي لصندوق المخطط العام. وأبلغت أن الرصيد المتبقي من الاحتياجات مطلوب من أجل أن تتمكن المنظمة من الدخول في التزامات وإبرام عقود ذات حد أقصى مضمون للسعر بشأن ما تبقى من المشروع.

## حاء - فرص المشتريات المتاحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٧ - أورد الأمين العام، في التقرير المرحلي السنوي السابع، ملخصاً للإجراءات المتخذة استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٠ (الفقرة ١٥ من الجزء أولاً) الذي طلب فيه إلى الأمين العام مواصلة البحث عن طرق ابتكارية أخرى لتشجيع الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الإجراءات أدت إلى شراء أشياء بقيمة ٢٥ مليون دولار تقريباً، أو نسبة ٦,٧ في المائة من مجموع قيمة عقد سكانسكا، من مصادر خارج البلد المضيف<sup>(٤)</sup>. تلاحظ اللجنة النتائج الأولية وتشجع الأمين العام على مواصلة هذه الجهود استجابة لطلبات الجمعية العامة في هذا الصدد.

(٤) إسرائيل، إندونيسيا، بولندا، تايلند، جمهورية كوريا، سنغافورة، السويد، الصين، فرنسا، الفلبين، كندا، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الهند، هولندا واليابان.

## طاء - التبرعات

٢٨ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٣ (انظر الجزء الأول، الفقرات ٢٥-٢٩)، عدم تأييد سياسة التبرعات المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات جديدة في هذا الشأن تسمح للدول الأعضاء كافة بتقديم تبرعات على نحو يتفق تماماً مع الطابع الدولي والحكومي الدولي للمنظمة، ومع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ودون المساس بنطاق المشروع ومواصفاته وتصميمه. ويشير الأمين العام إلى أن سياسة التبرعات المنقحة أعدت من أجل السماح بتقديم تبرعات نقدية صغيرة من خلال مساهمات مشتركة تضم عدداً من الدول الأعضاء، بغرض تمويل "التبني" المشترك لإحدى القاعات، أو بتقديم تبرع مباشر إلى صندوق استئماني دون تبني قاعة ما. وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للجهود التي بُذلت من أجل تكييف السياسة على نحو يمكن قاعدة أوسع من الدول الأعضاء من التبرع للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

## ياء - أماكن وقوف السيارات

٢٩ - أوضح الأمين العام، في التقرير المرحلي السنوي السادس (A/63/477)، أن متطلبات تعزيز الأمن في مجمع المقر تملّي إدخال تغييرات معينة على المرآب مما سيؤدي إلى إزالة ٣٥٠ مكاناً لوقوف السيارات على نحو دائم. وأعربت الجمعية العامة عن القلق للصعوبات القائمة فيما يتصل بتوفر أماكن لوقوف السيارات في الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يضمن عدم خفض العدد الإجمالي لأماكن وقوف السيارات المتاحة للدول الأعضاء عند اكتمال المخطط العام لتجديد مباني المقر (القرار ٢٧٠/٦٣، الجزء الأول، الفقرة ٣٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام كلف الفريق المعني بالتصميم باستعراض الخيارات، وسيقدم الفريق تقريراً عن هذا الموضوع في سياق التقرير المرحلي السنوي الثامن.

## كاف - الاستدامة

٣٠ - وصف الأمين العام في تقريره، التقدم المحرز في مجال التصميم المستدام، واقترح مزيداً من الأهداف الطموحة لمبادرات الاستدامة الرئيسية الثلاث، بما في ذلك، خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة، وخفض استهلاك المياه العذبة بنسبة ٤٠ في المائة (A/64/346، الفقرة ٣٣). ويرد المزيد من التفاصيل المتعلقة بمبادرات الاستدامة في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٧ من التقرير. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة مساهمة المخطط العام لتجديد مباني المقر في تحسين الأداء البيئي لمرافق المقر. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره

المرحلي السنوي الثامن، بالإضافة إلى الأهداف المُعرب عنها من حيث خفض الاستهلاك، تقديرات لوفورات التكلفة الناتجة عن ذلك مع الإطار الزمني لتحقيق تلك الوفورات.

#### لام - الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - حُددت الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقدم المُحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي السادس، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم التقارير عن حالة المشروع وجدوله الزمني والتكاليف المتوقعة لإكماله، وعن حالة التبرعات واحتياطي رأس المال المتداول. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بتخصيص الرصيد المتبقي البالغ ٦٨٩,٩ مليون دولار لمرحلة التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٢ - ويتعين أن تقدم إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن حالة الأموال النقدية لصندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر واحتياطي رأس المال المتداول، علاوة على حالة التبرعات والنفقات من أجل نظرها في هذه المسألة. وتطلب اللجنة الاستشارية أيضاً أن يقدم الأمين العام تقارير وافية عن المسائل المحددة التي ألقى عليها الضوء في الفقرات السابقة. وأخيراً، تؤكد اللجنة الأهمية الحاسمة للتعاون الوثيق بين الإدارات الرئيسية المشاركة في عملية المخطط العام لتجديد مباني المقر في كل مرحلة من مراحل المشروع، وتشجع الأمين العام على مواصلة رصد تنفيذه.

#### رابعا - مقترح بشأن التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر لحماية البيانات ونظم المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة أثناء أعمال البناء المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

٣٣ - يقدم الأمين العام في تقريره (A/64/346/Add.1) معلومات مستكملة عن تنفيذ مركز البيانات الثانوي الجديد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٣، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على اقتراح الأمين العام (انظر A/63/743) لإنشاء مركز بيانات ثانوي جديد لمقر الأمم المتحدة. وسيحل المركز الجديد محل مركز البيانات الثانوي الحالي الواقع في مبنى DC2 للتخفيف من حدة المخاطر أثناء نقل مركز البيانات الرئيسي من موقعه الحالي في مبنى الأمانة العامة إلى موقعه الدائم الجديد في الطابق السفلي من مبنى المرج الشمالي. كما قررت الجمعية العامة في ذلك القرار أن يُقدم أي مقترح آخر بشأن التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر أثناء أعمال البناء المتعلقة بالمخطط العام، إذا دعت الضرورة، في سياق التقرير

المرحلي السنوي عن المخطط العام لتجديد المقر، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم لها خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى واستمرارية سير الأعمال، بما في ذلك التوصل إلى حل دائم للمقر، في موعد لا يتجاوز الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد استعان بخدمات شركة استشارية ذات خبرة في نقل مشاريع مراكز البيانات لتقديم مشورة الخبراء في التخطيط لنقل مركزي البيانات الرئيسي والثانوي، على النحو الموصى به في (تقريرها A/63/774، الفقرة ٢١).

٣٥ - وبغية تلبية متطلبات الجدول الزمني لبناء المخطط العام لتجديد مباني المقر، يجب تنفيذ مركز البيانات الثانوي الجديد ضمن الإطار الزمني المبين في تقرير الأمين العام (A/63/743، الفقرات ٢٠-٢٧ والشكل الأول)، الذي يتطلب الانتهاء من نقل جميع النظم من مركز البيانات الثانوي الحالي في مبنى DC2 إلى المرفق الجديد في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك لإتاحة إمكانية نقل مركز البيانات الرئيسي من مبنى الأمانة العامة إلى الطابق السفلي في مبنى المرج الشمالي في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، وهي الفترة التي يجب إخلاء الأمانة العامة فيها.

٣٦ - وفي ضوء ضيق الجدول الزمني والتكاليف المرتبطة بأي تأخير قد يحدث للجدول الزمني للمخطط العام، اقترح الأمين العام استئجار مرفق تجاري لمركز البيانات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والاستعانة بخدمات المركز الدولي للحساب الإلكتروني لتكوين معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في هذا المرفق الجاهز للاستخدام، ونقل جميع النظم الثانوية إلى مركز البيانات الجديد وإدارة بعض عمليات مركز البيانات الثانوي الجديد (انظر A/63/743). وكان من المتوقع أن تبرم الأمانة العامة اتفاقاً لتقديم الخدمات مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني في إطار القاعدة المالية ١٠٥-١٦ (أ) '٣' المتعلقة بالتعاون مع مؤسسات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، وبغية ضمان فعالية الخدمات التي يقدمها المركز الدولي للحساب الإلكتروني من حيث التكاليف، والحصول على أعلى الخدمات جودة بأفضل سعر من المركز، فقد تقرر أن تقوم شعبة المشتريات بإدارة عملية اتفاق تقديم الخدمات، وأن يقوم مكتب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإعداد بيان أعمال نهائي يتضمن أهدافاً واضحة لكي تستخدمها شعبة المشتريات لقياس التقديرات المقدمة بشأن التكاليف التي يقدمها المركز.

٣٧ - ويشير الأمين العام، في تقريره الحالي (A/64/346/Add.1)، إلى أن المركز الدولي للحساب الإلكتروني لم يتمكن من الوفاء بالجدول الزمني الذي وضعته الأمانة العامة

لاستكمال ترحيل مركز البيانات الثانوي بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى الأمانة العامة خيار سوى أن تنفذ المشروع داخل المنظمة وشكّلت فريق عمل ينقطع لهذا الغرض. وعلى الرغم من هذه النكسة التي حدثت في مرحلة متأخرة من العملية، أفاد الأمين العام أن هذا المشروع قد عاد إلى مساره الصحيح، وسيتم تنفيذه ضمن الإطار الزمني المتوقع.

٣٨ - بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لعدم القدرة على التعاقد مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني لتوفير المعدات والخدمات معا، على النحو المتوخى في إطار اتفاق تقديم الخدمات، تعين على الأمين العام شراء و/أو استئجار جميع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة، وإعادة تنظيم الموارد التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٣، كما هو مبين في الجدول ١ من تقرير الأمين العام. وأبلغت اللجنة أن الاحتياجات المقترحة للخدمات لا تزال تقديرية ريثما يتم تجديد اتفاق تقديم الخدمات الحالي مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني الذي ينتهي في نهاية عام ٢٠٠٩ (انظر الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه).

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية النهج البديل الذي اتخذ من أجل تلبية متطلبات المخطط الزمني. وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة بمعلومات إضافية عن تكاليف فرصة تنفيذ المشروع وتشغيل مركز البيانات الثانوي داخل المنظمة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بما في ذلك: تحويل الموظفين المهرة من مبادرات الإدارات والمشاريع ذات الأولوية ليشكلوا فريق مشروع ينقطع لمشروع الترحيل؛ والعبء الإداري والتنظيمي الإضافي المتعلق بتوظيف متعاقدين أفراد ليحلوا محل هؤلاء الموظفين مؤقتا ويكفلوا نقل المعرفة الكافية لضمان استمرار العمليات المعتادة؛ والأعباء الإدارية الإضافية الملقاة على عاتق شعبة المشتريات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشراء المعدات والبرمجيات وتكثيف التمويل الذي تقدمه الجمعية العامة للشراء بدلا من استئجار معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمركز البيانات؛ والمسؤولية الإضافية لإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأبلغت اللجنة كذلك أن المركز الدولي للحساب الإلكتروني يوفر خدمات رصد مستمرة طوال الأسبوع ولمدة ٢٤ ساعة كل يوم لمركزي البيانات الرئيسي والثانوي وفقا لأحكام العقد الحالي، الذي ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأن الأمانة العامة ستواجه صعوبات في توفير هذه الخدمات إذا لم يجدد عقد المركز في الوقت المناسب. ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من المخاطر التي يتعرض لها المشروع وتحث الأمين العام على الاستمرار في مراقبة الوضع عن كثب والتأكد من أن تنتهي الأنشطة المتصلة بترحيل وتشغيل مركز البيانات الثانوي وفقا للجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن عدم قدرة المركز الدولي للحساب الإلكتروني على الإيفاء بالجدول الزمني الذي حددته الأمانة العامة يعزى في جزء منه إلى الوقت اللازم لإجراء عملية القياس فيما يتعلق بالتقديرات التي يقدمها المركز. وبالنظر إلى وضع المركز بوصفه كيانا مشتركا بين المؤسسات، وعلاقة العمل الطويلة والمستمرة مع الأمم المتحدة، كانت اللجنة تفهم أن الإجراءات العملية لوضع ترتيبات تعاقدية على وجه السرعة مع المركز موجودة، في إطار القاعدة المالية ١٠٥-١٦ (أ) '٣'. وتشدد اللجنة على ضرورة مراقبة العلاقة مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني والوسائل التي يوفر المركز فيها الخدمات إلى الأمم المتحدة، وأن تخضع هذه العلاقة لمراجعة دورية ولإجراءات تقييم البائعين، وكما تقارن مع منظمات القطاعين العام والخاص. وينبغي أيضا تقييم المركز على ضوء معايير الجودة والأداء للتأكد من أنه ما زال فعالا من حيث التكلفة وشريكا يعتمد عليه. وفي الوقت نفسه، ترى اللجنة أنه ينبغي بذل كل الجهود لكفالة أن تكون العمليات الإدارية مصممة لدعم المكاتب والإدارات التابعة للأمانة العامة في التنفيذ الفعال والسريع لمشاريعها، بدلا من عرقلة التقدم. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يستعرض الإجراءات المعمول بها وإجراءات التعديلات اللازمة، وأن يقدم تقرير عن التدابير المتخذة في سياق التقرير السنوي عن أنشطة الشراء.

#### خامسا - التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

٤١ - قدمت مقترحات الأمين العام لتمويل التكاليف المرتبطة المطلوبة لسنة ٢٠١٠ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/64/346/Add.2) استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٣/٢٧٠. وقد قررت الجمعية العامة في ذلك القرار عدم الموافقة على المستوى العام للتكاليف المرتبطة بالمشروع على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط (A/63/582)، آخذة في الاعتبار الفرص التي أتاحتها الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لإجراء تخفيضات أخرى في التكاليف وكذلك الوفورات التي يحققها الأمين العام. وقررت الجمعية العامة أيضا أن يتم تمويل التكاليف المعتمدة المرتبطة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر من ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام، ما لم تحدد الجمعية العامة خلاف ذلك.

٤٢ - وكانت اللجنة الاستشارية قد أعربت، في تقريرها عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، عن قلقها إزاء الطريقة التي قدم فيها طلب الحصول على موارد إضافية لتغطية التكاليف المرتبطة، وأشارت على وجه الخصوص، إلى أن عددا من الاحتياجات الواردة في التقرير لا يرتبط مباشرة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بل بالتحسينات الرأسمالية الجارية، التي

ينبغي، دون المساس بالمزايا النسبية للطلبات نفسها، عدم اعتبارها بمثابة تكاليف مرتبطة بالمخطط (A/63/736، الفقرة ٣٤). وترى اللجنة أن هذه الملاحظات لا تزال سارية وأن التكاليف المرتبطة بالمخطط لا ينبغي أن تكون تكاليف استثمارية أو التزامات طويلة الأجل.

٤٣ - وقد انتهى الأمين العام، في تقريره السابق عن التكاليف المرتبطة بالمخطط (A/63/582)، إلى أن هناك حاجة إلى تكاليف مرتبطة تقدر بمبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٩٧ ١٨٥ دولار (صافيه ١٧٦ ٥٦٩ ٠٠٠ دولار) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لأربع إدارات، هي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، بما في ذلك إجمالي يبلغ ٢٠٠ ١٩١ ٣٨ دولار (صاف ٣٥ ٨١٦ ٧٠٠ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونظرا لتوقيت نظر الجمعية العامة في هذا الطلب، وهو نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حين يبقى أقل من تسعة أشهر من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٣ إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده لاستيعاب مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار (صاف) للتكاليف المرتبطة بالمخطط لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من ضمن الميزانية العامة المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر الجزء الثاني، الفقرة ٩). ويقترح الأمين العام، في تقريره الحالي، مبلغا صافيه ١٧٢ مليون دولار<sup>(٥)</sup> للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يشمل المبلغ ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار المعتمد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والمبلغ ١٠٠ ١١٤ ٥٠ دولار المقترح لعام ٢٠١٠ والاحتياجات المتبقية البالغة ٩٠٠ ٨٧٤ ٩١ دولار المتوقعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (A/64/346/Add.2)، انظر الجدول ٣). ويرد موجز الاحتياجات من الموارد حسب باب الميزانية وفترة السنتين في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام.

٤٤ - وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن حالة النفقات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمخطط في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهي مبينة في الجدول أدناه.

(٥) حُسب المبلغ الإجمالي البالغ ١٧٢ مليون دولار لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط، بحيث يشمل ٥٠,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط كأرقام صافية، حيث قيدت احتياجات سداد الضرائب خصما على حساب صندوق معادلة الضرائب الذي يُمول من الفرق بين إجمالي وصافي الاشتراكات المقررة.

## الجدول ١

## حالة الإنفاق على التكاليف المرتبطة بالمشروع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المعتمدة للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	النفقات في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	النفقات في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	الإنفاق المتوقع
(أ)	(ب)	(ج)	(د) = (أ) - (ب + ج)	
٩٩٥,٣	٦٤٨,٢	٣٤٧,١	صفر	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
٣ ٨٢٣,١	٤٢٧,٤	٣ ٣٩٥,٧	صفر	إدارة شؤون الإعلام
١١ ٧٢٠,١	٣ ٩٢٦,٩	٤ ٦٩٧,١	٣ ٠٩٦,١	مكتب خدمات الدعم المركزية
٤ ٥٢١,٦	٣ ٠٦٦,٣	١ ٧٢١,٣	- ٢٦٦,٠	التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية في المقر
٧ ٥٧٦,٣	٥ ٥٠٠,٥	٢ ٠٧٥,٨	صفر	إدارة شؤون السلامة والأمن
١ ٦٣٦,٠	١٧٨,٠	٩٢٦,٠	٥٣٢,٠	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٠ ٢٧٢,٤	١٣ ٧٤٧,٣	١٣ ١٦٣,٠	٣ ٣٦٢,١	المجموع (الصافي)

## ألف - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

المبالغ المعتمدة للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	النفقات في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩	النفقات في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	رصيد الفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	التكاليف المقدرة للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣	التكاليف المقدرة للفترة ٢٠١١- ٢٠١٣	التكاليف المقدرة للفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٣	الاحتياجات المقدرة
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	
٩٩٥,٣	٦٤٨,٢	٣٤٧,١	صفر	٦٤٥,٦	١ ٣١٩,٢	٢ ٩٦٠,١	٤٥ -

٤٥ - تقدر الاحتياجات المتوقعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بمبلغ ١٠٠ ٢ ٩٦٠ دولار طوال مدة المشروع، وذلك أساساً تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى. وستوفر الموارد قدرة دعم إضافية لتنظيم إدارة الاجتماعات والوثائق ذات الأهمية البالغة لتأدية المهام أثناء تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وانتقال موظفي الإدارة إلى مواقع متعددة.

٤٦ - وخصص مبلغ ٣٠٠ ٩٩٥ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتغطية تكاليف الوظائف المؤقتة المتمثلة في موظفين لنظم المعلومات (ف-٣) وأربعة مساعدين لإدارة السجلات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة ١٨ شهراً، وكذلك خمسة تقنيين في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة ثلاثة أشهر. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/64/346/Add.2، الفقرة ٥)، تتوقع الإدارة استخدام الأموال المخصصة بالكامل.

٤٧ - تقدر الاحتياجات من الموارد لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع لعام ٢٠١٠ بمبلغ يصل إلى ٦٠٠ ٦٤٥ دولار، يمكن من استمرار ٦ وظائف مؤقتة للموظفين تعادل وظيفتين من وظائف نظم المعلومات (ف-٣) وأربعة مساعدين لإدارة السجلات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٠ البالغة ٦٠٠ ٦٤٥ دولار لتقديم قدرة دعم إضافية أثناء تنفيذ المخطط العام، على أن يكون مفهوماً أن كل الجهود ستبذل لامتصاص الاحتياجات الإضافية.

## باء - إدارة شؤون الإعلام

الاحتياجات المقدرة		رصيد		التكاليف		التكاليف	
للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر		الفترة المقدرة		الفترة المقدرة		الفترة المقدرة	
٢٠٠٩-٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١-٢٠٠٨	
٣٨٢٣,١	٤٢٧,٤	٣٣٩٥,٧	صفر	٣٠٠٣٥	-	٣٣٨٥٨,٩	٢٠١٣

٤٨ - تقدر الموارد اللازمة لإدارة شؤون الإعلام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ بمبلغ يصل إلى ٩٠٠ ٣٣ ٨٥٨ دولار، وتطلب لتشييد مرفق دائم للبيث. وسيكون الجزء الأكبر من الموارد (٣٠ ٠٣٥ ٨٠٠ دولار) لازماً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لاقتناء نظام متكامل لإدارة أصول الوسائط الرقمية للاستعاضة عن معدات البيث العتيقة الموجودة حالياً.

٤٩ - وخصص مبلغ ٣ ٨٢٣ ١٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أفرد منه مبلغ ٣ ٥٠٥ ٧٠٠ دولار لوضع معايير اختيار نظام إدارة أصول الوسائط الرقمية وإنشاء مكتبة تقييم الدليل على صحته، ورصد مبلغ ٤٠٠ ٣١٧ دولار في الميزانية لإعادة تشكيل ستوديو إذاعي تابع لمركز البيث الدولي الجديد ولتمكين موظفي المحفوظات السمعية - البصرية من العمل على جرد السجلات السمعية - البصرية وتقييمها واختيارها وتصنيفها والاحتفاظ ببعضها والتصرف بالبعض الآخر وفهرسة هذه السجلات. وكما هو مبين في التقرير (A/64/346/Add.2، الفقرة ٧)، فرغم أن هناك بعض حالات التأخير التقنية في العمل

المتصل بإنشاء مكتبة لاختبار فكرة، ويعزى ذلك أساساً إلى اتخاذ قرار بشراء نظام إدارة أصول الوسائط الرقمية بصورة مستقلة عن شراء المرفق الدائم للبيث، فإن الإدارة تتوقع أن تنفق الأموال الملتزم بصرفها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بصورة كاملة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، أو في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٥١ أدناه).

٥٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتناء المرفق الدائم للبيث والنظام المتكامل مقرر لعام ٢٠١٠. بيد أنه بعد إجراء مشاورات مكثفة بين الإدارة ومكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، تقرر شراء المرفق الدائم الجديد للبيث عن طريق إبرام عقد تصميم/بناء بدلاً من عقد تصميم - عطاء - بناء، على النحو المتوخى أصلاً، وشراء المرفق الدائم الجديد للبيث عن طريق مدير التشييد في المخطط العام. ووفقاً لنهج التصميم - العطاء - البناء، يتعاقد مالك المشروع مع كيانين منفصلين لتصميم المشروع وتشييده، في حين أن نهج التصميم - البناء ينطوي على التعاقد مع متعاقد واحد للقيام بأعمال التصميم والتشييد. وأبلغت اللجنة أن اتباع نهج التصميم - البناء لإنجاز المشروع يسمح بما يلي: (أ) الحد من المخاطر التي يتعرض لها مالك المشروع باعتبار أن أعمال التصميم والتشييد تُعهد لنفس الكيان؛ و (ب) تقصير مدة تنفيذ المشروع عن طريق تجزئة مشروع التشييد إلى عناصر يمكن التحكم بها، وتطابق مرحلتي التصميم والتشييد لمختلف العناصر.

٥١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه قد جرت إعادة هيكلة عملية شراء المرفق الدائم للبيث لتتكون من ثلاثة أعمال شراء مستقلة، يعامل كل منها باعتباره عقد تصميم/بناء منفصل. وستدمج الأموال المخصصة للاستشارات المتعلقة بالتصميم في عام ٢٠٠٩ (٧٠٠ ٥٠٥ ٣ دولار) في هذه العقود المنفصلة. وزودت اللجنة بجدول زمني مفصل لأعمال الشراء يرد فيه مخطط للانتهاء من شراء نظام إدارة أصول الوسائط الرقمية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ (انظر المرفق الثالث).

٥٢ - ولدى الاستفسار عن أسباب اختيار مدير التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر لإدارة مشروع المرفق الدائم للبيث، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من شأن هذا الخيار أن يتيح زيادة الكفاءة ويخفف في نفس الوقت من المخاطر المحتملة وحالات التكرار، نظراً لأن مدير التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر يتولى المسؤولية العامة عن ضمان تكامل جميع عناصر المخطط العام وإنشائها ووضعها في الخدمة بصورة كاملة وفقاً للجدول الزمني.

٥٣ - وتدرك اللجنة الاستشارية ضرورة تحديث المعدات العتيقة للمرفق الدائم للبيث ولذلك فإنها توصي بالموافقة على المبلغ المطلوب في عام ٢٠١٠ وقدره ٣٠ ٠٣٥ ٠٠٠

دولار من أجل اقتناء المرفق والمعدات. وهي واثقة من أن شراء المرفق الدائم الجديد للبت على أساس نهج التصميم/البناء عن طريق مدير التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر سيتيح للإدارة التعويض عن حالات التأخير التي حدثت بالفعل أثناء مرحلة التصميم وأن قصارى الجهود ستبذل لالتماس المزيد من فعالية التكاليف وامتصاص الاحتياجات الإضافية.

## جيم - مكتب خدمات الدعم المركزية

الاحتياجات المقدرة		رصيد		التكاليف		التكاليف	
للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	للفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩	للفترة من ٢٠١٠-٢٠١١	للفترة من ٢٠١١-٢٠١٢	للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٣	للفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩	للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠
٤ ٦٩٧,١	٣ ٩٢٦,٩	٣ ٠٩٦,١	٦ ١٤١,٣	٦ ٦٢٧,١	٦ ٦٢٧,١	٨٤ ٥٨٨,٥	١١ ٧٢٠,١

٥٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات قد نُقلت اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من مكتب خدمات الدعم المركزية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبذلك، فإن الموارد المتعلقة باحتياجات شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات تدرج في هذا التقرير تحت بند مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٥ - وتقدر الموارد اللازمة لمكتب خدمات الدعم المركزية لمدة مشروع التجديد بمبلغ ٨٤ ٥٨٨ ٥٠٠ دولار. وسيكون الجزء الأكبر من هذا المبلغ (١٠٠ ٦٦ ٧٢٧ دولار) لازماً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لشراء أثاث ومعدات لتجهيز أماكن العمل المحددة. وستلزم الموارد خلال السنوات الأولى من مشروع المخطط العام لجملة أمور، منها إدارة الأنشطة اللوجستية المتعلقة بالانتقال إلى أماكن الإيواء المؤقت فيما يتعلق بتتبع الأصول، والتصرف في الأصول، وحفظ السجلات والمحفوظات، ودعم استمرار خدمات التداول الصوتي أو بالصورة عن بُعد، وترحيل نظم دعم المؤتمرات وضمان صيانة أماكن الإيواء المؤقت.

٥٦ - وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، رصد مبلغ كلي قدره ١١ ٧٠٢ ١٠٠ دولار تحت بنود المساعدة المؤقتة العامة، والخدمات التعاقدية، ونفقات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات. وكما هو مبين في التقرير (A/64/346/Add.2، الفقرة ١١)، فإن النفقات المتوقعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ستبلغ ٨ ٦٢٤ ٠٠٠ دولار مما يؤدي إلى نقص في الإنفاق قدره ٣ ٠٩٦ ١٠٠ دولار، يشمل مبلغ ١,٨ مليون دولار من الوفورات الناتجة عن حالات تأخير مختلفة، ومبلغ ١,٣ مليون دولار سيرحل إلى فترات لاحقة.

٥٧ - ويقترح مكتب خدمات الدعم المركزية مبلغا يقدر بـ ٦ ١٤١ ٣٠٠ دولار لعام ٢٠١٠، يشمل المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٦٠٠ ١ دولار)، والخدمات التعاقدية (٤١٤ ٣٠٠ دولار)، ونفقات التشغيل العامة (٥٢٧ ٥٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٦٠٠ ٥٩٨ ٢ دولار). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب يطلب الوظائف الـ ١١ المقترحة في التقرير السابق. وقد أذنت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٧٠ بإنشاء ٧ وظائف من الوظائف الـ ١١، ويعزى ذلك جزئيا إلى ضيق الوقت المتبقي في فترة السنتين.

٥٨ - وأعربت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في هذا الطلب عن بعض التحفظات المتعلقة بمستوى المساعدة المؤقتة المقترحة، وخاصة فيما يتعلق بوظيفة واحدة بالرتبة ف-٣ لموظف تكنولوجيا المعلومات لتوفير دعم النظم بالنسبة لبعض نظم دعم المؤتمرات. وكان من رأي اللجنة ضرورة أن يستفيد الأمين العام من إدماج شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمركزه جميع مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالمخطط العام (A/63/736، الفقرة ٤٧). وكررت اللجنة تلك الشواغل أثناء اجتماعاتها مع ممثلي الأمين العام، وطلبت تبريرا إضافيا للحاجة إلى وظيفة موظف تكنولوجيا المعلومات. بيد أن المكتب تمسك بموقفه بأن مهام هذه الوظيفة لا تقع في نطاق اختصاص مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٩ - وتحث اللجنة الاستشارية الأمين العام على ضمان أن تكون النفقات المتعلقة بإدارة الأنشطة اللوجستية خلال عملية الانتقال محدودة إلى أقصى حد ممكن، نظرا إلى ضرورة امتصاص التكاليف ضمن الميزانية العامة للمخطط العام. ولا تزال لدى اللجنة تحفظات بشأن مستوى المساعدة المؤقتة التي طلبها مكتب خدمات الدعم المركزية، وترى أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لاستيعاب مهام الوظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف تكنولوجيا المعلومات من ضمن الموارد الحالية. وعلى ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على المبلغ الإضافي المطلوب لعام ٢٠١٠ وقدره ٦ ١٤١ ٣٠٠ دولار، باستثناء الوظيفة الآتفة الذكر لموظف تكنولوجيا المعلومات (ف-٣).

## دال - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

المبالغ المعتمدة		الاحتياجات المقدرة	
للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠
٤ ٥٢١,٦	٣ ٠٦٦,٣	١ ٧٢١,٣	٢ ٢٨٩,١
		(٢٦٦,٠)	١ ٥٠٠,٠
			٨ ٣١٠,٧



ما مجموعه ١٠٧ وظائف للمساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي: ٨ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٥ ف-٣)، و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٩٣ وظيفة لضباط الأمن. ويرد بيان مهام شاغلي وظائف المساعدة المؤقتة العامة هذه في التقرير (A/64/346/Add.2، الفقرة ٢٧). وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن الاحتياجات من الموارد ذات الصلة قد حُسبت على أساس شغل الوظائف بالكامل.

٦٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإدارة بصددها إعادة تقديم طلبها للحصول على ١٠٧ وظائف للمساعدة المؤقتة العامة، على النحو المقترح في التقرير السابق للأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582، الفقرة ٢١). وأبدت اللجنة في تقريرها ذي الصلة بعض الملاحظات على عدد الوظائف المقترحة ورتبها (A/63/736، الفقرات من ٥٤ إلى ٥٧)، مؤيدة الرأي القائل بأن الاحتياجات ربما يكون مبالغاً فيها، وأوصت بخفض الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة. واقترحت اللجنة على وجه الخصوص أن خفض الاحتياجات الأمنية في الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات خلال فترة التجديد قد تسمح بإعادة توزيع بعض الموظفين الحاليين وتقليص عدد الوظائف الجديدة المطلوبة لضباط الأمن. وطلبت اللجنة أيضاً معلومات توضح بالتفصيل قرار الإدارة بأنها ستحتاج إلى ٩٣ ضابط أمن إضافيين طوال مدة إنحياز المخطط العام، ومؤشراً على كيفية وزع ضباط الأمن الحاليين والمقترح إضافتهم بحسب الموقع.

٦٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإدارة لدى إعادة تقديم اقتراحها السابق لم تتناول أي من تلك الشواغل أو تقدم مبررات إضافية لدعم طلبها للحصول على موارد إضافية. لكن اللجنة حصلت، بناءً على طلب منها، على معلومات إضافية تتضمن تفاصيل عن كيفية استخدام الموارد المتاحة خلال فترة التجديد، ووظائف الدعم اللازمة لمجمل العمليات، والموارد اللازمة لتغطية الأماكن المؤقتة وغيرها من المواقع (انظر المرفق الرابع).

٦٧ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة خلال الدورة الحالية تقريراً عن نتائج الاستعراض الإداري لإدارة شؤون السلامة والأمن، الذي أوصى به الفريق المستقل المعني بالسلامة والأمن إلى جانب توصياته الداعية إلى إنشاء إطار شامل لسياسة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، سيتناول أيضاً جوانب هيكل الإدارة وملاك موظفيها وأنشطتها وأساليب عملها (انظر (Sect.34) A/64/6؛ و A/63/605). وفي انتظار نتائج الاستعراض الإداري وتحديد الآثار البرنامجية والآثار المترتبة على الموارد، قدم الأمين العام ميزانية أولية مقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن المقرر أن يقدم تفصيل

للميزانية المقترحة بالنسبة للباب ٣٤، السلامة والأمن، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، إلى الجمعية العامة لتنظر فيه خلال دورتها الرابعة والسنتين.

٦٨ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن ينظر في مقترحات الإدارة بشأن نشر وحدة أمن مؤقتة لتوفير التغطية الأمنية خلال مرحلة التشييد من مشروع المخطط العام في سياق نتائج هذا الاستعراض الإداري، التي يفترض أن توفر تقييماً للأداء العام لدوائر السلامة والأمن، وللمدى الذي يمكن معه أن تؤدي الاستعانة بالنظم التكنولوجية إلى تقليل الاحتياجات من حيث التغطية الأمنية على مدار الساعة، وفهماً أفضل لإمكانات تحقيق مكاسب أخرى من حيث الكفاءة.

٦٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض عن كتب الاحتياجات الإضافية من خدمات السلامة والأمن المتعلقة بالمخطط العام، في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، وعلاوة على ذلك، أن يسعى بكل الوسائل الممكنة لتحقيق الحد الأقصى من الكفاءة، بما في ذلك من خلال الاستخدام المكثف لقدرات الدعم التي يوفرها البلد المضيف، وذلك للحد من الاحتياجات من وظائف ضباط الأمن المؤقتة. وستنظر اللجنة في مقترحات الأمين العام المتعلقة بتوفير الوحدة الأمنية المؤقتة، التي تضم ما مجموعه ١٠٧ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، حين نظرها في الباب ٣٤، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على موارد المساعدة المؤقتة العامة والموارد غير المرتبطة بالوظائف لتغطية تكاليف استمرار ٦٤ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الموجودة بالفعل. وتوصي اللجنة أيضاً بالموافقة على الموارد الأخرى غير المرتبطة بالوظائف، والتي لا تتصل بوظائف المساعدة المؤقتة العامة.

## واو - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاحتياجات المقدره للفترة من						
١ تشرين	١ كانون الأول/أكتوبر إلى					
١ تشرين	١ كانون الأول/أكتوبر إلى					
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
٣ ٥٧٥,٢	١ ٢٩٥,٢	٦٤٤,٠	٥٣٢,٠	٩٢٦,٠	١٧٨,٠	١ ٦٣٦,٠

٧٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهو التاريخ الذي نُقلت فيه شعبة خدمات تكنولوجيا

المعلومات (شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات) من مكتب خدمات الدعم المركزية إلى ذلك المكتب (انظر أيضا الفقرة ٥٤ أعلاه).

٧١ - وتقدر الاحتياجات المتوقعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ ٢٠٠ ٥٧٥ ٣ دولار طوال مدة المشروع. ويلزم القسط الأكبر من الموارد للخدمات التعاقدية لدعم عملية ترحيل التطبيقات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الموارد مطلوبة فيما يتعلق بترحيل مركز البيانات الرئيسي الحالي من مبنى الأمانة العامة إلى مركز البيانات الرئيسي الجديد في المرج الشمالي ومبنى المؤتمرات وأنها لا تتصل بأي حال من الأحوال باحتياجات مركز البيانات الثانوي الجديد (انظر A/64/346/Add.2).

٧٢ - وحُصص مبلغ إجمالي قدره ١ ٦٣٦ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتغطية ما يلي: تكاليف الخدمات التعاقدية لفريق مؤلف من ٦ أفراد لدعم عملية ترحيل التطبيقات (١ ٥١٩ ٧٠٠ دولار)؛ والمساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف وظائف مؤقتة تعادل وظيفتين لمساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في وحدة اللوجستيات لنقل وإدارة معدات تكنولوجيا المعلومات (٩٢ ٣٠٠ دولار)؛ والخدمات الاستشارية المتعلقة باستراتيجية التخطيط لترحيل التطبيقات (٢٤ ٠٠٠ دولار). ويتوقع الأمين العام حصول رصيد تقديري حرّ مبلغه ٥٣٢ ٠٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ بسبب التأخير في تعيين فريق الترحيل بسبب تعقيدات غير متوقعة ناجمة عن تجديد عقد مزوّد الخدمة (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا المبلغ سيلزم لدعم جهود الترحيل في أوائل عام ٢٠١٠، إذ أن من المتوقع أن تكتمل عملية الترحيل من مركز البيانات الرئيسي بحلول آذار/مارس ٢٠١٠.

٧٣ - ويُقترح رصد مبلغ قدره ٦٤٤ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٠ لتغطية تكاليف استمرار وظيفتين لمساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في وحدة اللوجستيات (١٦٠ ٨٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات واحتياجات مكتب المساعدة في أماكن الإيواء المؤقتة ومبنى المرج الشمالي المؤقت (٤٨٣ ٢٠٠ دولار).

٧٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأن وحدة اللوجستيات بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المسؤول عن معدات الحاسوب على صعيد الأمانة العامة، لديها بالإجمال ٦ وظائف، من بينها ٣ وظائف مخصصة لإتلاف البيانات أو تدمير معدات الحاسوب، بما في ذلك وظيفتان لمساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات يُقترح استمرارهما. وأوضح المكتب أن هذه الوظائف مطلوبة لمواجهة أعباء العمل في الوحدة، حيث يتوقع أن

تزداد في عام ٢٠١٠ بينما تعيد الإدارات المعدات البالية إلى المخزون. ووظيفتا المساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات مشغولتان حالياً.

٧٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٠ البالغة ٦٤٤ ٠٠٠ دولار على أن يكون مفهوماً أن كل الجهود ستبذل لاستيعاب الاحتياجات الإضافية.

## زاي - مسائل أخرى

### عرض

٧٦ - خلّصت اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لم يوفر تفاصيل كافية تمكّنها من النظر عن علم في الاحتياجات من الموارد، ولا تقيماً لاستخدام الموارد التي رُصدت بالفعل. وتشير اللجنة إلى أن الاحتياجات من التكاليف المرتبطة بالمخطط العام ستُقدم بصفة سنوية طوال مدة هذا المشروع المتعدد السنوات. ولذلك فمن المهم تزويد الجمعية العامة بفهم واضح للأهداف والمهام التي يتعين إنجازها خلال فترة تنفيذ المشروع، وكيفية ارتباطها بالمخطط العام بصفة عامة، والروابط بين مختلف الأنشطة ومدى ارتئان بعضها ببعض الآخر. وكان ينبغي أن يتضمن التقرير أيضاً معلومات أكثر تحديداً بشأن الأداء الفعلي، بما في ذلك استخدام الموارد والأنشطة المنجزة، وذلك لتقديم صورة واضحة عن التقدم المحرز والاحتياجات المتبقية.

٧٧ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضاً في عدة حالات أن الإدارات/المكاتب المعنية لم تأخذ في الاعتبار الملاحظات التي قدمت في تقريرها السابق (A/63/736) ولم تستجب لبعض الطلبات المحددة للحصول على معلومات. وأشارت اللجنة إلى مثل هذه الحالات في إطار البنود ذات الصلة الواردة في الفقرات أعلاه. وهي واثقة من أنه سيولى الاهتمام الواجب في المستقبل لمعالجة مثل هذه الطلبات بجدية وتقديم الإيضاحات المناسبة لو استحال تقديم المعلومات المطلوبة.

### التنسيق

٧٨ - في القرار ٦٣/٢٧٠، قررت الجمعية العامة أن تُمول التكاليف المعتمدة المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر من الميزانية المعتمدة للمخطط العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً للتقديرات الحالية للمخطط العام، يفوق هذا المشروع مستوى الميزانية

المعتمدة. بما يقرب من ٩٢ مليون دولار وأن الاحتياجات المتبقية لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام تُقدر حالياً بما يزيد على ١٤٠ مليون دولار.

٧٩ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه سيتعين على الإدارات والمكاتب المعنية بذل جهود متضافرة ومتواصلة طوال مدة المشروع بحثاً عن الكفاءة وفرص خفض التكاليف والاستفادة من الظروف المواتية في السوق، وكذلك التخطيط للمشروع وإدارته بدقة، ومراقبة التكاليف مراقبة صارمة، وتجنب التأخيرات وارتفاع التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع الإدارات/المكاتب المعنية أن تنسق بشكل وثيق مع مكتب المخطط العام وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من التخفيضات في التكاليف من خلال اختيار بدائل أكثر كفاءة و/أو أقل تكلفة وجني الفوائد الناتجة عن الظروف الاقتصادية المتغيرة.

٨٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن المسؤولية عن نفقات التكاليف المرتبطة بالمشروع، أن الإدارات المعنية تحدد الاحتياجات من التكاليف المرتبطة بالمشروع، وأن شعبة تخطيط البرامج والميزانية تعمل على أن تكون التكاليف مميّزة وغير مكرّرة في الميزانية العادية، وأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يعمل على ألا تكون التكاليف مشمولة ضمن ميزانية الخطة بما في ذلك تقييم الجدوى التقنية لتنفيذ الشروط ضمن المشروع بصفة عامة. أما المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة واستخدام الموارد المعتمدة في إطار التكاليف (النفقات) المرتبطة بالمشروع فإنها تقع على عاتق الإدارات المعنية. وترى اللجنة أن هذا الوضع لا يفضي إلى التنسيق الفعال وإدارة المشروع، ولا إلى التعرف المبكر على المشاكل وحلها بسرعة. وتشير اللجنة إلى أن بعض الأنشطة المعنية، مثل إقامة مركز البيانات الثانوي، وترحيل التطبيقات لنقل مركز البيانات الرئيسي إلى مبنى المؤتمرات بالمرج الشمالي وبناء مرفق البث الدائم توجد ضمن الأعمال الملحة من الجدول الزمني لمشروع المخطط العام، وأن أي تأخير يمكن أن تكون له آثار كبيرة من حيث التكاليف.

٨١ - وتعتقد اللجنة أن التنسيق الفعال للمجموعة الكاملة من الأنشطة المرتبطة بالمخطط العام ستكون مطلوبة، إلى جانب خطوط واضحة للمسؤولية والمسائلة، وذلك إذا أريد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يكتمل في حدود الميزانية المعتمدة. وهي ترى أن المسؤولية عن تنسيق هذه الأنشطة ينبغي أن تُسند إلى مسؤول كبير، مثل وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يمتلك السلطة والقدرة المثبتة على الإدارة والقيادة لممارسة التنسيق الفعال بين الإدارات والمكاتب المتعددة المعنية بالمشروع. وينبغي أيضاً النظر في تعيين مسؤول تنسيق يتولى رصد التقدم المحرز وحل القضايا بصفة يومية، وعرض المسائل التي لم تُحل على أصحاب القرار ذوي الصلة، وتنسيق عملية إصدار

تقارير الأمين العام بشأن التكاليف المرتبطة بالمشروع وتقديم تقرير إلى المسؤول الكبير السالف الذكر.

## سادسا - الخاتمة

٨٢ - يوصي الأمين العام الجمعية العامة، في الفقرة ٣٠ (أ) من تقريره (A/64/346/Add.2)، الموافقة على مواصلة تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع بالنسبة لعام ٢٠١٠ في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٨٣ - ويوصي الأمين العام الجمعية العامة، في الفقرة ٣٠ (ب) من ذلك التقرير، الموافقة على مجموع التكاليف المرتبطة بالمشروع بالنسبة لعام ٢٠١٠ بمبلغ صاف قدره ١٠٠ ١١٤ ٥٠ دولار. وفي ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ إجمالي صاف قدره ٤٥ ٨٤١ ٧٠٠ دولار موزّع على النحو التالي:

(أ) ٦٤٥ ٦٠٠ دولار لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛

(ب) ٣٠ ٠٣٥ ٨٠٠ دولار لإدارة شؤون الإعلام؛

(ج) ٦ ٠٠٩ ٥٠٠ دولار لمكتب خدمات الدعم المركزية؛

(د) ٢ ٢٨٩ ١٠٠ دولار للتشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال

الصيانة الرئيسية في المقر؛

(هـ) ٦ ٢١٧ ٧٠٠ دولار لإدارة السلامة والأمن؛

(و) ٦٤٤ ٠٠٠ دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



عدد الموظفين الذين لم ينتقلوا بعد																				عدد الموظفين الذين انتقلوا حتى الآن								
١٨ كانون الأول/ديسمبر		١١ كانون الأول/ديسمبر		٤ كانون الأول/ديسمبر		٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر		٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر		١٣ تشرين الثاني/نوفمبر		٦ تشرين الثاني/نوفمبر		٣٠ تشرين الأول/أكتوبر		٢٣ تشرين الأول/أكتوبر		٢ تشرين الأول/أكتوبر										
دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	دائرة	المخطط	المخطط	دائرة	المخطط	المخطط	المخطط	المخطط			
إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة	إدارة		
المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المرافق	المخطط	
٣٩٤	-	-	-	-	-	١١١	٢٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Teachers Building	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠	-	٤٠	Daily News Building
٢٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٥	٥٥	-	UNITAR Building
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٦	-	١٦٦	مبان أخرى
٢ ١٨٦	٧٨	١٩٤	٧٤٨	٣٣٣	٤١٨	١٠٠	٥٧	١٧٢	٤١	٤٥	٣ ٠٦٧	٤١٠	٢ ٦٥٧	المجموع														
٥ ٢٥٣	المجموع																											

(أ) لا تشمل هذه الأرقام الانتقالات الداخلية في الطابق السفلي.

## المرفق الثاني

## موجز هندسة القيمة

## ألف - مبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة

- ١ - تبسيط بعض تجهيزات الإضاءة: (٤, ٣ ملايين دولار)
- ٢ - إصلاح الأسطح حسب الاقتضاء: إجراء التغييرات كبدل: (٢ مليون دولار)
- ٣ - إعادة استخدام قنوات الأسلاك الكهربائية الموجودة تحت الأرض: (١, ١ مليون دولار)
- ٤ - ترك الأسقف الرئيسية في مكانها: (٨, ٠ مليون دولار)
- ٥ - تقليل المراحل بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ونقل مرفق البث: (٥, ١٧ مليون دولار).

القيام بعملية التشييد في مبنى المؤتمرات كمرحلة واحدة: وقبل القيام بهذا المسعى كان من المقرر أن يحدد مبنى المؤتمرات على مرحلتين، الطابقان ١ باء و ١، ثم الطوابق من ٢ إلى ٤، وهي عملية نُسقت وفق حجم مكان الإيواء المؤقت المتاح في مبنى مؤتمرات المرج الشمالي المقرر إنشاؤه.

- ٦ - تعديل إعادة تشكيل غرف الاجتماعات وحيز المقصورات المرتبطة بها: (٢, ٣ مليون دولار).

وقد حدد البرنامج والنطاق الأصليان نهجا عاما لهذه الأماكن مما أسفر عن ضرورة تغييرها إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات الوظيفية. وبالعامل عن كئيب مع مختلف مجموعات المستعملين في الأمم المتحدة خُفض نطاق عمليات إعادة التشكيل ومع ذلك تمت مراعاة جميع الاحتياجات الوظيفية والمعايير الدولية.

## باء - الهياكل الأساسية والطوابق السفلية

- ٧ - أتاح التقليل من مراحل التجديد في المجمع (مبنى الأمانة العامة في مرحلة ومبنى المؤتمرات في مرحلة) مزيدا من النظر وتقليل الأعمال بشأن عدة عناصر من الهياكل الأساسية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) منشآت مستقلة لمبردات المياه: (٣, ٤ ملايين دولار): أدرجت المبردات الكهربائية للمياه في منشأة المبردات الرئيسية؛

(ب) لن تكون هناك حاجة إلى مضخات محلية مؤقتة لتعزيز المياه؛

- (ج) لن تكون هناك حاجة إلى محطات فرعية مؤقتة للكهرباء.
- ٨ - تقليل الفائض: إعادة النظر في تصميم النظم الاحتياطية:
- (أ) تبسيط تصميم مولدات الكهرباء: (٣, ٢ مليون دولار)؛
- (ب) إزالة جهاز الوصلات التوصيلية الرئيسي من الطابق السادس وشبكة كابلات الاتصال الرئيسية ذات الواجهتين: (٥, ٥ ملايين دولار)؛
- (ج) تقليل عدد غرف الهاتف لكل طابق: (٣ مليون دولار)؛
- (د) إقامة نظام إدارة المباني في شبكة كابلات مستقلة، وليس في نظام كابلات مهيكل: (٢ مليون دولار).
- ٩ - التبريد الاحتياطي للمركز التكنولوجي الجديد: (٤ ملايين دولار)
- (أ) إلغاء تكلفة الإجماع في المرح الشمالي بالنسبة للمبرّد الذي يبرّد بالهواء المقام على الأرضية الطبيعية؛
- (ب) إزالة المنشآت المستقلة للمبرّدات التي تبرّد بالهواء والاستعاضة عنها بمبرّد كهربائي واحد يعمل بالطاقة الخاصة بحالات الطوارئ؛
- (ج) إلغاء تكلفة المبرّد الذي يبرّد بالهواء.
- ١٠ - إعادة استخدام النظم الحالية إذا كانت في حالة حسنة:
- (أ) بعض إضاءة المطبعة، وقناة الموصل الكهربائي، وتشكيلات شبكات قنوات ورشات الطابق السفلي: (٦, ٣ مليون دولار)؛
- (ب) أنابيب مياه النهر: (٧, ١ مليون دولار)؛
- (ج) إضاءة مرآب وقوف السيارات.
- ١١ - إعادة تصميم التوزيع الكهربائي إلى ٤٨٠ فولطاً: (٥, ٢ مليون دولار)
- ١٢ - استخدام البخار الذي توفره شركة Con Ed من أجل ترطيب الجو حسب الاقتضاء: (٤, ٢ مليون دولار)
- ١٣ - الوفاء بالمتطلبات القانونية المتعلقة بممرشات إطفاء الحرائق والوقاية من الحرائق، دون تجاوز تلك المتطلبات: (٤, ٣ ملايين دولار).

### جيم - الأمانة العامة

- ١٤ - تقليل المراحل: تتمثل التكاليف في البندين أدناه:

(أ) إلغاء الحاجة إلى أعمال متقدمة لإنشاء ممرات رأسية جديدة للأنايب الصاعدة عندما يكون المبنى مشغولاً؛

(ب) إلغاء الحاجة إلى خدمات مؤقتة.

١٥ - تغيير التدفئة والتهوية وتكييف الهواء من نظام قائم على الهواء لوحده إلى نظام يجمع بين الهواء والماء. وسيقوم التصميم بما يلي:

(أ) إلغاء "شقوق العوارض" الهيكلية (وتعزيز الهيكل الفولاذي) التي كانت ضرورية للتوزيع القائم على "الهواء لوحده": (٨,٧ ملايين دولار)؛

(ب) إلغاء الحاجة إلى فتحات الصفحات الهيكلية الجديدة وإغلاق فتحات الصفحات القديمة المستخدمة للأنايب الصاعدة الرئيسية لنقل الهواء. وإلغاء الحاجة إلى تشييد سقيفة جديدة فوق السطح للمعدات الميكانيكية الجديدة التي ألغيت هي الأخرى أيضاً: (٤ ملايين دولار). وأسفر إلغاء معدات السقيفة والسطح عن إلغاء الحاجة إلى تقوية الأعمدة الجديدة في الطوابق المرتفعة من أجل تحمل الأحمال الجديدة؛

(ج) إعادة استخدام الأنايب وشبكات القنوات والممرات الرأسية كلما أمكن ذلك: (٥,٧ ملايين دولار)؛

• تبسيط تصميم النظم المقامة فوق السقف للتقليل من الحاجة إلى إعادة التشكيل: (١,٣ مليون دولار).

١٦ - إعادة النظر في تفاصيل التصميم انطوت على التدابير التالية للاقتصاد في التكاليف:

(أ) استخدام الفواصل المعتادة، حسب الاقتضاء، وليس الفواصل الزجاجية غير القابلة للتفكيك: (٤ ملايين دولار)؛

(ب) توفير فواصل للمراحيض من الفولاذ المصبوغ بدلا من الفولاذ غير القابل للصدأ: (٠,٤ مليون دولار)؛

(ج) إلغاء البلاط الزجاجي في الحمامات والاستعاضة عنه بالبلاط الخزفي العادي: (٠,٤ مليون دولار)؛

(د) أدى تخفيض مستوى الإضاءة الموفرة لحيز المكاتب الاعتيادية إلى المعايير المعمول بها حالياً في القطاع إلى تقليل عدد تجهيزات الإضاءة اللازمة وتحسين الاستدامة: (٠,٥ مليون دولار)؛

(هـ) استخدام مشابك خطافية وليس مسالك للكابلات فوق السقف: (٢,٩ مليون دولار)؛

- (و) تقليل عدد نماذج الجدران الساترة المطلوبة: (٢,٧ مليون دولار)؛
- (ز) إدخال تغييرات طفيفة على تصميم الجدار الساتر: (٢,٥ مليون دولار)؛
- (ح) تغييرات صغيرة في التصميم:
- ١' إلغاء انحدار السقف الفلزي المصنوع خصيصا في الجدار الساتر والاستعاضة عنه بوحدات منحدره من الجبس المعزز بالزجاج الليفى؛
- ٢' الإبقاء على مكاتب الأمناء العاميين المساعدين/وكلاء الأمن العام الحالية كلما كانت صالحة لإعادة الاستعمال؛
- ٣' إلغاء الأبواب التجويفية الانزلاقية المصنوعة خصيصا في مقصورات التركيز، والفواصل الزجاجية الرفيعة وجدران المدخل الزجاجية الدخانية المصنوعة خصيصا الموجودة في ردهة المصاعد؛
- ٤' توفير التجهيزات للحمامات لاستيفاء العدد المطلوب قانونا، وليس الزيادة في العدد؛
- ٥' استخدام المرايا وتجهيزات الإضاءة العادية في الحمامات وليس ما يصنع خصيصا؛
- ٦' الانتقال إلى نطاقات وحدات تكييف الهواء "العادية" بدل المصنوعة خصيصا؛
- ٧' تبسيط شكل جميع الأبواب بإلغاء النوافذ في أعلى الأبواب. (ويستخدم هذا الجزء في الأماكن العامة فقط).
- ١٧ - يبلغ مجموع ما سيتم توفيره ١٠٠,٨ مليون دولار، وهذا رغم أن الأصناف في الواقع متكاملة خلال عملية التصميم ولا يمكن في الحقيقة عزلها عن بعضها بعضا.
- ١٨ - وهندسة القيمة عملية متواصلة وسيُنظر إليها كجزء من كل عمليات استعراض التصميم.

## المرفق الثالث

## الجدول الزمني لشراء نظام إدارة الأصول الرقمية والتشغيل الآلي للبت

بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك مشاركة  
شركتي سكانسكا (Skanska) وفيتندج (Vantage)،  
اتخذ قرار بالفصل بين عملية شراء نظام إدارة أصول  
الوسائط الرقمية وعملية شراء مرفق البت الدائم.

حزيران/يونيه ٢٠٠٩

صدرت طلبات الإعراب عن الاهتمام فيما يتعلق بنظام  
إدارة أصول الوسائط الرقمية ومرفق البت الدائم بهدف  
التأكد المسبق من مؤهلات البائعين. ووضع مكتب  
خدمات الدعم المركزية منهجية لإعداد معايير الاختيار.  
واستعانت إدارة شؤون الإعلام بثلاثة خبراء استشاريين  
لوضع شروط عملية تفصيلية ومتخصصة لنظام إدارة  
الأصول الرقمية تسري على الإنتاج الإعلامي لإدارة  
شؤون الإعلام وتدفقات أعمال النشر التي تقوم بها.

آب/أغسطس ٢٠٠٩

سيجري التحقق المسبق من مؤهلات البائعين الذين  
يقدمون طلبات الإعراب عن الاهتمام.

في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

سيقدم الخبراء الاستشاريون التابعون لإدارة شؤون  
الإعلام منجزات مستهدفة لإدراجها في مشروع طلب  
العروض اللذين يعددهما الخبير الاستشاري المعني بالمواد  
السمعية - البصرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر  
لأغراض مرفق البت الدائم ونظام إدارة أصول الوسائط  
الرقمية المستقلين رغم ارتباطهما. وسيقدم مكتب  
خدمات الدعم المركزية منجزات مستهدفة لإدراجها  
في نفس مشروع طلب العروض اللذين يعددهما الخبير  
الاستشاري المعني بالمواد السمعية - البصرية للمخطط  
العام لتجديد مباني المقر.

منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

سيصدر الخبير الاستشاري المعني بالمواد السمعية -  
البصرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر طلب

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

العروض المتعلقة بمرفق البث الدائم ونظام إدارة  
أصول الوسائط الرقمية.

ستصدر أوامر شراء داخلية خلال كانون  
الأول/ديسمبر، وستليها بعد فترة قصيرة أوامر تغيير  
ستصدر لشركة سكانسكا وستستمر إلى الربع الأول  
من عام ٢٠١٠ من أجل شراء نظام إدارة أصول  
الوسائط الرقمية والتشغيل الآلي للبث.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

شراء نظام إدارة أصول الوسائط الرقمية والتشغيل الآلي  
للبث والمعدات ذات الصلة من أجل تنفيذ المشروع  
التجريبي لإثبات جدوى المفهوم في مبنى مؤتمرات  
المرج الشمالي.

الربع الأول من عام ٢٠١٠

## المرفق الرابع

## إدارة شؤون السلامة والأمن

## ألف - "وظائف الدعم" في إطار المهام الأمنية الداعمة المطلوبة للعمليات العامة

١ - الدعم:	
٦	وحدة الأمن الخاصة
٢	وحدة تصاريح الدخول والهوية
٦	وحدة الأمن المادي
١١	وحدة التدريب والتطوير
١٢	وحدة التصدي للطوارئ
٤	وحدة المراقبة المضادة
٢١ (وظائف تلزم على مدار الساعة)	مركز المراقبة الأمنية
٢	تفتيش البريد
١٤ (وظائف تلزم على مدار الساعة)	إقامة الأمين العام
٥	الأسلحة
٨	وحدة الكلاب
١٤	وحدة المطافئ
٣	وحدة إدارة الأزمات
١	وحدة التهديدات والمخاطر المحلية
٤	وحدة التخطيط الاستراتيجي
٢	وحدة تخطيط المناسبات
١	تغطية الاجتماعات المقررة
١١٥	المجموع الفرعي
٢ - الوظائف الأساسية	
٢٢	المباني الملحقة الحالية
٧١	مراقبة دخول المشاة
٧١ (بعض الوظائف تلزم على مدار الساعة)	(في المقر، بالنسبة لأعمال التشييد وموظفي الأمم المتحدة)
	مراقبة دخول المركبات
٣٥ (بعض الوظائف تلزم على مدار الساعة)	(في المقر، لأغراض التشييد والطباعة وموقف المركبات وخدمات المطاعم)
١٢٨	المجموع الفرعي
٢٤٣	المجموع

## باء - وظائف ستنتقل مع مهامها إلى أماكن بديلة خلال أعمال التشييد

ما قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر	خلال المخطط العام لتجديد مباني المقر
موظف لحماية الأمين العام	١٤
مشرف على فرقة حماية الأمين العام	٤
موظف حماية كبار الشخصيات	٣
صالة الوفود	٦ مبنى مؤتمرات المرج الشمالي
الدخول إلى الطابق ٣٨	٣
رئيس الجمعية العامة	٢
رئيس مجلس الأمن	٢
مضيق الجمعية العامة في الطابق الأول	٢
مكتب الاستعلامات	٤ وظائف نشطة خلال أعمال التشييد، إلا أنها تنتقل ما بين مبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة على أساس تدريجي مع مبنى مؤتمرات المرج الشمالي
تفتيش الزوار	١٢
دورية جولات حراسة المباني ومحلات الهدايا	٥
مضيق الجمعية العامة في الطابق الثالث	٣
مركز العمليات الأمنية	١٠ تنقل هذه الوظائف خلال تجديد مبنى المؤتمرات إلى مبنى الجمعية العامة ثم تعاد بعد إنجازها
تغطية الاجتماعات المقررة	١
<b>المجموع</b>	<b>٧١</b>

## جيم - التغطية المطلوبة من الوظائف الجديدة نتيجة للمخطط العام لتجديد مباني المقر

305 East 46 Street	١٠ (تغطية على مدار الساعة)
380 Madison Avenue	٢٨ (تغطية على مدار الساعة)
UNFCU Long Island City	٥
سياح موقع تشييد مبنى مؤتمرات المرج الشمالي	٤
الدخول من أجل أعمال التشييد من الشارع ٤٢ وممر الخدمات للطابق السفلي الثالث	٩
دورية ممر التشييد في الطابق السفلي الثالث	٢
الدخول من أجل أعمال التشييد من الشارع ٤٣	٧
الدخول من أجل أعمال من بوابة محيط مبنى مؤتمرات المرج الشمالي	١١
الدخول من أجل أعمال التشييد من الشارع ٤٨ وممر الخدمات للطابق السفلي الثالث	٤
موظف معني بالكلاب	٩
مشرف على الأمن المادي	٢
مشرف على السلامة	٢
<b>المجموع</b>	<b>٩٣</b>